على هامش الصراحة

عن النقابات وغياب الآليات

■ إحسان شمران الياسري

لقد تم تشكيل نقابات لأهم المهن في العراق، ووضعت قوانين وأنظمة لتنظيم عملها، فتشكلت نقابة للمحاسبين والمدققين ونقابة للمحامين وللأطباء والمعلمين والصحفيين والصيادلة والمهندسين، ونقابات لمهن أخرى. وكل هذه النقابات تأسست وكتبت قوانينها في سبعينات القرن الماضي أو قبل ذلك. وبعد سقوط النظام السياسي عام ٢٠٠٣ جرت عمليات لتجديد قيادات تلك النقابات ونُظمت انتخابات كان النَفَس العام فيها للائتلافات السياسية. وقد أعيدت الانتخابات في الفترات اللاحقة بعد مرور المدد القانونية..
غير إن ما حصل، وما نسمعه من هنا وهناك إن القيادات الحالية لأكثر من نقابة لم تُفلح في نيل رضا منتسبيها، وهناك مؤشرات عديدة على ممارسات فساد وسوء استخدام لأموال تلك النقابات.
وما دفعني لكتابة هذه الأسطر ما سمعته من مسؤول رفيع معني بهذا الشأن. فقد أشّر تلك النقابات، وأشر أسماء الفاسدين من قياداتها، وحدد حجم الفساد ونوعه، غير إن شيئا لم يفعله هذا المسؤول ولا الجهة التي يعمل فيها.. حتى إن قيادات بعض النقابات تُثار أسئلة حول ولائها للعراق الجديد.
ما يُقلق في القضية، بعض الادعاءات بأن مثل هذه القيادات الفاسدة تستطيع ترتيب الأمور مع بعض الجهات المعنية في الدولة والتي تستطيع رفع (الكارت) الأحمر بوجه المرشحين الجيدين وإسقاطهم قبل وصولهم لمراحل الاقتراع، فيما يتم إسقاط آخرين بعد الفوز، بينما تمر النماذج السيئة من (غرابيل) تلك الجهات، فتنجح بالانتخابات وتقود تلك النقابات.
إن ضعف الإشراف على مراحل التهيئة للانتخابات، وعدم وضوح الآليات، تترك الفرص الأسهل للمتصيدين في تلك الظروف للقفز على الضوابط والمعايير، وتترك المخلصين نهباً لتفسيرات الفاسدين وشرورهم.
وللحديث بقية.

على هامش انتخابات نقابة الصحفين

عتب علي بعض من زملائي الصحفيين عندما قدمت طعناً بانتخابات نقابة الصحفيين الأخيرة على وفق مواد قانون النقابة، ووفق الأساليب الديمقراطية، حيث أباح لنا الدستور والقانون الاعتراض على كل تصرف يخالف القوانين المرعبة .وإذا ما تجاوزنا قانون نقابة الصحفيين كما يحلو لزملائي على طريقة "غمض وأمش وسر مع السائرين" فإني اعترض كذلك على موعد إجراء الانتخابات في شهر رمضان المبارك ذلك أن الزملاء الصائمين وبخاصة من أبناء المحافظات لم يكن من اليسير عليهم الحضور إلى بغداد وممارسة حقهم الانتخابي ما يضطرهم إلى الإفطار، وقد فعل ذلك بعضهم، أما بعضهم الآخر فآثر الالتزام بصيامه فلم يقدم إلى بغداد..

معاذ عبد الرحيم

أما الصائمون من الزملاء من سكنة بغداد، فهم الآخرون وجدوا مشقة في الحضور إلى مقر نقابة المحامين في يوم من أيام شهر آب اللاهب ليدلوا بأصواتهم فمنهم من تحمل شدة الحر وحضر، ومنهم خاصة كبار السن، من آثر البقاء في داره حرصا على صحته. ولنأت على ذكر النقيب الزميل مؤيد اللامي الذي حالفه الحظ للمرة الثانية فتاريخه الصحفي لا يتعدى كونه مراسلاً لجريدة العراق أيام النظام السابق ومراسلاً لإحدى الصحف الخليجية، وقبل ذلك كان مسؤولاً عن فرع نقابة الموسيقيين في العمارة (محافظة ميسان)، وقد تم فصله من وزارة الثقافة بكتابها المرقم ١٦٧٢٣ والمؤرخ في ٢٠٠٩/١٢/١٦، بعدما كان قد عاد إليها باعتباره مفصولاً من قبل النظام السابق لأسباب سياسية وهو كما يعرف الجميع كان عضو فرقة في حزب البعث ومشمولاً بالاجتثاث.. وهنا علينا أن نلوم بعض أخواننا في بعض الأحزاب الإسلامية الذين سكتوا على ذلك، بل محضوا تأييدهم للزميل مؤيد اللامي ولا ندري كيف جاز لهم أن يكيلوا بمكيالين عندما اعترضوا على السيد ضياء السعدي نقيب المحامين كونه مشمولاً باجتثاث البعث (المعروف عن هذا الرجل أنه لم يكن مرغوبا من قبل صدام حسين) بينما الزميل مؤيد اللامي كان من حواريي عدي صدام حسين، وكثيرون يتذكرون برقيته التي هنأ فيها عدي على نجاته من محاولة الاغتيال، فهي برقية مشهودة ومعروفة وموثقة بالإضافة إلى كونه من فدائيي صدام ،وأهالي ميسان يعرفون ذلك ويتذكرونه جيداً. وأخيراً لا آخراً أحمل بعض النقاط أضعها أمام من انتقدني من الزملاء وأمام أنظار القراء والأحزاب السياسية المشاركة في العملية السياسية:

١. إن موضوع الأراضي الخاصة بالصحفيين الذي جيّره اللامي لنفسه كان حصيلة جهود النقيب الشهيد شهاب التميمي وبدعم من وزير الثقافة السابق نوري الراوي.
٢. أما المكافآت المالية الخاصة بالصحفيين والتي شملت الأدباء والفنانين فهي واحدة من توجهات الدولة لمساعدة المثقفين قاطبة وليس لأحد من النقباء فضل في ذلك.
وقد توقفت هذه المكافآت لأن الزميل مؤيد اغرق نقابة الصحفيين بأعداد كبيرة من غير الصحفيين، وأصبحت أعداد الصحفيين في العراق الآن تفوق أعداد صحفيي أكثر من ثلاث او أربع دول عربية مجتمعة.
٣. جعل الزميل مؤيد من نفسه دكتاتوراً على الصحفيين فقد رفض تجديد هويات عدد من الزميلات والزملاء لأسباب شخصية محضة.
٤.أبعد أعضاء عاملين في النقابة لتوجيههم النقد له في إحدى الفضائيات، ومنهم الدكتور كاظم المقدادي.
٥.أما رسوم تجديد الهويات وقدرها خمسة عشر ديناراً فقد اعتبرها مكرمة يعطيها لمن يشاء ويمنعها عمن يشاء، حسب مزاجه الشخصي.
وكلمة أخيرة أقولها للزملاء الذين ألحّوا عليّ بالرجاء على ألا أخوض معركة انتخابات الصحفيين وأقف على التل لأتفرج كما يفعل الآخرون، فأقول لهم:دعونا نمارس الديمقراطية التي يتحدث عنها الزميل مؤيد اللامي في مختلف وسائل الإعلام.
والله من وراء القصد.

علامات استفهام حول أداء منتسبي الأجهزة الأمنية!

سليمة قاسم

ما أن صعدت إلى السيارة حتى استهل سائقها حديثه مع صديق له بالموبايل، عن إجازته التي يدفع نصف راتبه الشهري ثمنًا لها عن طيب خاطر للسيد الضابط، حتى يجد وقتاً للعمل في سيارته الخاصة، وهو أمر يفعله الكثيرون غيره، وأثناء مرورنا بقرب سيطرة، كان يذكر لنا أسماء الحرس وأماكن سكناهم واسم الفرقة التي ينتسبون إليها وضباطها وعن حالات تعرضهم للقتل أو الإصابة أو التهديد، وغيرها من المعلومات العسكرية البحتة.
ذكرني هذا الحادث بموقف آخر عندما جلس راكبان في سيارة الأجرة، لم يبد عليهما أنهما يعملان في سلك الشرطة، لكن حديثهما الطويل كشف الكثير عن طبيعة العمل الذي يمتهنونه،إذ تبين أنهما من حراس احد السجون الواقعة في أطراف بغداد، وقد أسهبا في الحديث عن حالات الهروب التي حدثت وعن عدد الحراس الذين نقلوا وأسباب نقلهم وتورط بعضهم في قضايا فساد، كل ذلك من دون أن يفكروا ولو للحظة أن تلك الأسرار يمكن استغلالها بسهولة للإيقاع بهم أو بالعاملين معهم في الدائرة نفسها.
ظلت تلك الحالات تراود ذهني كثيراً، واعتقدت أنها حالات محدودة، لكنني أدركت خطأ اعتقادي ذاك، حين شاهدت احد النواب يتحدث عبر شاشة إحدى القنوات عن (الفضائيين) ويعرّفهم على أنهم عناصر من الجيش والشرطة يدفعون جزءا من رواتبهم ليتغيبوا عن الدوام ويقتصر حضورهم إلى دوائرهم أيام تسلم الراتب فقط.
ويبدو أن الأمر معترف به في وزاراتنا الأمنية، فقد ساهم الفضائيون مساهمة فعالة في تردي الوضع الأمني بتغيبهم عن أماكن عملهم وفي خلق فراغ استغلته عناصر الجريمة أفضل استغلال. ولا يقتصر الأمر على تغيبهم بل يمتد إلى ضعف ولائهم للوطن وتفضيلهم الولاء الطائفي أو الحزبي، إضافة إلى ثرثرتهم الدائمة ،في أماكن عامة بأسرار العمل الذي يتطلب الكتمان. ولعل تكرار حوادث هروب السجناء في تكريت والبصرة وآخرها سجن الحلة اكبر دليل على ذلك بسبب تواطؤ عناصر من الجيش والشرطة مع القتلة والإرهابيين ومساعدتهم على الهرب لقاء مبالغ كبيرة، أو إمدادهم بالمعلومات المهمة التي تسهل عليهم القيام بعملياتهم الإرهابية.
كما ارتكب البعض منهم جرائم قتل متخذا من وظيفته ستارا قانونيا يحميه من المساءلة، وهذا يقودنا إلى موضوع القيد الجنائي الذي أهمله المسؤولون عند قبول طلبات التعيين، وإلا فكيف يصبح شرطيا من كان محكوما بالسجن المؤبد في زمن النظام المباد لقتله أمه وأخواته الأربعة.
إن الاعتراف بوجود هؤلاء(الفضائيين) في الوزارات الأمنية، ووجود خروقات أمنية خطيرة يضع أكثر من علامة استفهام حول أداء منتسبيها ويتطلب مراجعة وتقييم طريقة اختيارهم، ووضع آلية جديدة لضمان اختيار العناصر الكفوءة والابتعاد عن المعايير الشخصية وعلاقات القرابة التي أدت بمجموعها إلى ضعف أداء تلك الوزارات.

الخيار المأساوي بين: حكم الطغيان أو التحرّر بالاستعمار!

ليس أقسى من مأساة الخيار: بين التسليم باستمرار حكم الطغيان «الوطني» الذي يهدر كرامة الشعب وحقوقه في بلاده، وبين السكوت عن عودة الاحتلال الأجنبي، فكيف بدعوته إلى العودة في ثياب «المحرّر»؟ وكما فرض صدام حسين على شعب العراق المفاضلة البائسة بين طغيانه وبين الاحتلال العسكري الأميركي، مختاراً بذلك «خليفته» و«وريثه»، فقد فرض معمر القذافي على شعب ليبيا الخيار البائس بين حكمه الفردي الدكتاتوري الذي امتدّ دهراً، وبين عودة الاحتلال الأجنبي، أطلسياً هذه المرة، تشارك فيه معظم الدول الأوروبية ذات التاريخ الدموي الحافل في ليبيا خاصة، كما في مختلف الدول العربية والأفريقية عموماً، وكأن الإدارة الأميركية أرادت تعويضها عن منعها من المشاركة في الغنيمة العراقية.

طلال سلمان

...وكما أنهى صدام حسين عصر حكمه الاستبدادي مختبئاً في جحر، وقد حوّل أغنى شعب عربي أرضاً ومياهاً ونفطاً وعلماً وثقافة إلى ملايين من الأيتام والأرامل والمشرّدين الهائمين على وجوههم في مختلف الجهات، داخلاً وخارجاً، ها هو معمر القذافي يختفي في «جحر» هو الآخر، تاركاً بلاده وقد لحقها الدمار، وشعبه الذي حجر عليه لأربعة عقود ونيف مشرداً يحاول إحصاء ضحاياه في مختلف المدن والقصبات والنجوع والبوادي التي دكّتها صواريخه وصواريخ الاحتلال، بالتناوب، فتركتها أكواماً من الخراب، وتركت أهلها هائمين على وجوههم، في الداخل والخارج القريب، يرفعون رايات الماضي الملكي ويدورون بحثاً عن طريقهم إلى مستقبلهم في بلادهم.
ثمة دول عربية أخرى لم يدمرها حكم الطغيان تماماً، لكنه أفقرها وأذلّ شعوبها، فهاجرت كفاءاتها وعقولها تطلب الأمان والرزق في أي أرض، وتتحمل ظلم ذوي القربى وتنتظر أن يسقط الطاغية، بالموت أو بالانتفاضة، لكي تعود فتستعيد بلادها وتسهم في بنائها من جديد.
صار للوطن العربي، بمجمله، صورة محددة: حكم استبدادي لا يحول ولا يزول، لا يعي ولا يستوعب ولا ينتبه إلى ما يجري في العالم كله من تطور ومن كشوف علمية ووسائل اتصال جعلته «قرية كونية» لا يمكن عزل بعضها عن البعض الآخر، فضلاً عن اندثار الزعامات التاريخية والقيادات الخالدة والأحزاب ذات العقائد التي تنتمي لزمن آخر ولا تعني شيئاً للأجيال الجديدة، خصوصاً وان تجاربها قد خذلت أهلها وخيّبت آمال من «ناضل في صفوفها» دهراً قبل أن ينتبه إلى أنها قد تهاوت فلم يتبقّ منها إلا الشعار المجفف والمجوّف بعدما أفرغته السلطة من أي مضمون.
في الجانب الآخر من الصورة، تبدّى الحلف الأطلسي، بقيادته الأميركية وظلها الإسرائيلي، وكأنه «مجلس قيادة للثورة العربية المعاصرة»، مفوضاً إلى نفسه قيادة عملية التغيير!
وبمعزل عن مسؤولية أهل النظام العربي، عموماً، عن هذا الانقلاب في المفاهيم والمعايير، فليس أفدح مهانة للأمة من أن تتجرع الخديعة، مرة أخرى، تاركة مصيرها للغرب يقرر لها ما يتناسب مع مصالحه، عبر استعادة فاضحة لما جرى «للثورة العربية الكبرى» التي انتهت بتوزيع المشرق العربي غنائم حرب بين بريطانيا وفرنسا، تمهيداً لزرع الكيان الصهيوني في القلب منه: فلسطين!
إذ، بسرعة قياسية، وفي ظل أزمة اقتصادية تتعاظم تفاقماً، تلاقت الدول ذات التاريخ الاستعماري، قديمه والجديد، على نصرة الشعب العربي في ليبيا، وبتأييد بل بدعوة خرقاء من جامعة الدول العربية، ضد قائده الأبدي الذي كان خصمها فصالحته بالثمن، واستقبلته قصور الحكم فيها مع حارساته ونوقه وخيامه، ثم انقلبت عليه فجأة، بعد الاتفاق على تقاسم الثروة النفطية الهائلة التي تختزنها أرض ليبيا.
وهكذا ارتدى الفرنسيون (الذين أصروا على دور الطليعة!) والبريطانيون والبلجيك والألمان واليونانيون والإسبان والطليان، وحتى الأتراك الذين وصلوا متأخرين، أثواب المحررين، وجلسوا تحت المظلة الأطلسية يتقاسمون خيرات ليبيا التي قد تخفف عنهم وطأة الأزمة الاقتصادية الخانقة التي تجتاح الغرب عموماً، والولايات المتحدة أولاً.
هذه المرة لا يأتون كمستعمرين، بل كأهل نخوة هزتهم مأساة الليبيين، فتقدموا لنصرة حقهم في التحرر من طاغيتهم، واستعادة قرارهم الوطني الحر! وماذا يهم أن يكون الحلف الأطلسي هو من أطلق طيرانه الحربي وصواريخه لتدمر وتحرق الثكنات ومخازن السلاح والطرق وأطراف المدن وبعض أحيائها، مكملاً بذلك المهمة التي باشرتها كتائب أبناء القذافي... ودائماً مع تجنب إلحاق التدمير بآبار النفط أو بخطوط أنابيبه أو بمرافئ تصديره!
سبحان مبدّل الأحوال: إذا كانت كل هذه القوى الدولية مناصرة للثورة العربية، بدءاً بتونس مروراً بمصر، وصولاً إلى اليمن، فمن كان إذن يؤيد ويدعم ويساند الأنظمة القائمة منذ دهر في مواجهة متصلة مع حقوق شعوبها وطموحاتها؟
لقد تبدّى العالم المتحضر ديموقراطياً، ثورياً، مشفقاً على أمة العرب من قهر حكّامها... مَن إذن كان يحمي تلك الأنظمة، ومَن كان يتعامل مع الطغاة من قادتها متجاهلاً ما يصيب شعبها من عنت وإذلال واضطهاد؟!
وعلى سبيل المثال لا الحصر، فقد كان معظم القادة الغربيين الذين تلاقوا تحت شعار نصرة الثورة في ليبيا، يتناوبون على زيارة القذافي، في المواعيد التي يحددها، وبالشروط التي يفرضها، وقد ينتظرون زمناً للدخول عليه، وقد يفرض عليهم تبديل المكان، ثم يخرجون من لدنه مستبشرين ويدلون بتصريحات الإشادة والتقدير للإنجازات التي حققها... فمتى أفاق هؤلاء القادة المتحمسون لانتصار الثورة على حقيقة الظلم الذي لحق بالشعب الليبي فهبّوا لرده عنه؟!
حتى الحكم التركي المستنير، والمبشّر بالإسلام الجديد، ألم يكن يعرف طبيعة النظام الدكتاتوري للقذافي ومدى غربة الشعب الليبي عن القرار، أم أن حجم المصالح وهي بعشرات المليارات قد جعلت «العثمانيين الجدد» يغضّون الطرف عن هذا «الدكتاتور الصديق»، ويحاولون أن يلعبوا دور الوسيط، فلمّا سبقتهم الدول الغربية اندفعوا للحاق بها متعجلين.
بل لعل هذا الحكم التركي حامل الطموح لاستعادة المجد العثماني بسياسة «صفر مشكلات» يجد الآن نفسه مثقلاً بأعباء لم تكن في حسابه، مما جعله يقبل بأن ينصب الرادار الخاص بالدرع الصاروخي الأميركي فوق أرضه، قافزاً من فوق حقيقة أن دولاً أوروبية عديدة قد رفضت أن تستقبل هذا الرادار الذي لن يكون مصدر طمأنينة لدول جواره بدءاً بروسيا وانتهاءً بإيران من دون أن ننسى سوريا التي أقبل على الشراكة مع نظامها إقبال عاشق والذي يهاجمه الآن بحدة، وكأنه فوجئ بطبيعته بعد سنوات من الودّ الذي طمس «العداء التاريخي الموروث».
...يبقى ضرورياً الإشارة إلى فائض الثورية لدى بعض أنظمة النفط العربية، التي أصرت على المشاركة . عسكرياً . في حرب تحرير ليبيا، فأرسلت بعض طائراتها الحربية، وتكفلت بشراء ولاء بعض القبائل التي كانت موالية للقذافي، كما سخّرت إعلامها القويّ للترويج للثورة وكأنها من نتاجها الفكري!
على أن هذه الأنظمة النفطية ذاتها تبذل قصارى جهدها الآن لشراء انتفاضة تونس أو . أقله . تلطيف ثوريتها و«تغذيتها» ببعض أجنحة الإسلام السياسي بذريعة ضمان اعتدالها، وحتى لا تستعدي عليها الغرب والشرق معاً..
كذلك فإن هذه الأنظمة ذاتها قد حاولت، بالوعود قبل الجهود، أن تسترهن ثورة مصر، وأن تصادر ميدانها، ملوّحة بالمساعدات المؤثرة التي تدرك أن عهد ما بعد حسني مبارك في أمسّ الحاجة إليها، فلما أصر «الثوار» على حرية قرارهم تناقصت التعهدات حتى صارت المساعدات قروضاً بفوائد!
أين تقع سوريا على خريطة هذه التحولات؟!
من الواضح أن النظام قرّر أن يمضي في المواجهة مع قوى الاعتراض التي لا تغيب عن الشارع إلا لتزداد حضوراً فيه، مستثمرة دموية رد الفعل، وتعثر مشاريع الإصلاح الموعود.
ومؤكد أن الضغوط الدولية ستتعاظم، لا سيما في المجال الاقتصادي، مع استمرار محاولات عزل النظام، وتوالي الإدانات، خصوصاً أن كثرة من الأصدقاء القدامى، عرباً وأتراكاً، قد اندفعوا إلى المشاركة في «الحرب» ضده، حتى وإن تعذر عليهم تجميع أشتات المعارضين الذين ما زالوا من دون قيادة موحدة وذات ثقل شعبي وازن وذات برنامج سياسي واضح وقادر على طرد شبح الحرب الأهلية من أفق البلاد ذات الدور الذي لا يعوّض في الدنيا العربية.
...وعسى أن تكون للزيارة الثانية التي سيقوم بها الأمين العام للجامعة العربية، نبيل العربي، نتائج أفضل من زيارته الأولى، فيتم فتح أبواب الحوار المرصود بما يوقف رصاص القتل الذي أول ضحاياه الحوار الوطني وهو بالذات المدخل إلى حل في الداخل ومن الداخل.

عن / "السفير" – ٢٠١١/٩/٥

الفساد وراء هروب السجناء

صبيح الحافظ

نحن هنا لا نتحدث عن مسلسل الحرائق التي حدثت في عدد من الوزارات والدوائر الحكومية وفي الأماكن التي تضم ملفات عقود المقاولات والمشتريات وغيرها من الأنشطة المالية بهدف إتلاف الوثائق الخاصة بها ، وقد اعتبرت أسباب تلك الحرائق بمس كهربائي وليس بفعل فاعل متعمد.
ولا نتحدث عن الفساد المالي والإداري المستشري في عموم دوائر الدولة رغم اعتراف الحكومة وهيئة النزاهة بوجوده.
ولا نتحدث عن مزوري الشهادات الدراسية من مرشحي انتخابات البرلمان ومجالس المحافظات حيث بلغ عدد المزورين (٢٢٩) مرشحاً بحسب التقرير السنوي لهيئة النزاهة وقد فاز بعضهم بالانتخابات وهم الآن يتربعون على مناصبهم ويتمتعون بالرواتب والمزايا الأخرى .
ولا نتحدث عن الموظفين الفاسدين وعدم محاسبتهم أو إحالتهم للتحقيق بفضل صلاحية الوزير بحمايتهم بحكم المادة(١٣٦/ب) من قانون أصول المحاكمات الجزائية.
ولا نتحدث عن الخريجين من الجامعات والمعاهد العراقية الذين طحنهم الجوع وأنهكتهم البطالة ينتظرون من الدولة أن توفر لهم درجات وظيفية لتعيينهم فيها ، فإذا ما استحدثت درجات وظيفية لمعالجة مشكلتهم فإن هذه الوظائف ستعطى لمنتسبي الكيانات السياسية النافذة ولأتباعها.
بل نتحدث عن مسلسل هروب السجناء الخطرين من السجون العراقية حيث شهدت مدينة الموصل هروب (٣٥) سجيناً من المتهمين وفق المادة (١/٤) إرهاب وذلك في صباح يوم الخميس الماضي المصادف ثالث أيام العيد، علماً أن هذا الحادث هو الرابع في مسلسل هروب السجناء الخطرين حيث سبق وان تم هروب عدد من السجناء من سجن البصرة ومثلهم من سجن الحلة وقبلها من سجن التسفيرات في بغداد والواقع بجانب وزارة الداخلية .
ذكر احد المحققين في التحقيقات الأولية أن المساجين في سجن الموصل نجحوا في إحداث ثقب عمودي في زنزانتهم بعمق خمسة أمتار ويتصل بنفق بطول خمسين متراً يؤدي إلى مجرى قديم متروك كان يصب في نهر دجلة القريب من موقع السجن ، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا ، أن عملية الحفر تتطلب أدوات وعدد حفر خاصة مثل الفؤوس والرفوش (الكرك) وغيرها ، إذن هناك من قام بتزويد المساجين الهاربين بهذه الأدوات ، ثم أين وضعت الأتربة والأنقاض المستخرجة من عملية الحفر والتي استغرقت شهراً بأكمله.
من جانب آخر توقع محافظ نينوى أن يكون هناك تواطؤ من قبل بعض صغار السجانين مع إهمال جسيم من قبل مسؤولي السجن أدى إلى الهروب الجماعي إضافة إلى عدم ملاءمة البناية لأنها كانت في الأصل مدرسة .
وتعقيباً على هذا الادعاء ، كيف يودع كبار المجرمين في بناية لم يتم تحويرها وتأهيلها لتكون محكمة ومحصنة لا سيما انه سبق وتم هروب مساجين في أماكن أخرى في البلاد كما ذكرنا آنفاً ، حيث كان من الواجب على مدير سجن الموصل اخذ الحيطة والحذر في هذه القضية.
وأفاد احد منتسبي مديرية شرطة نينوى بأنه تم القبض على (٢٣) هارباً ، وبديهي سوف تظهر حقائق وملابسات عملية الهروب وكشف أسماء المتورطين من منتسبي إدارة السجن والحراس وغيرهم من خلال اعترافات المقبوض عليهم وأسماء الهاربين الذين لم يتم القبض عليهم.
من جانب آخر أكد المفتش العام لوزارة العدل أن ٦٠٪ من أسباب هروب النزلاء في بعض سجون الوزارة تعود إلى ضعف البنية التحتية لتلك السجون ،حيث أن قدم السجون وبناها التحتية تشجع النزلاء على الهروب ،وأضاف أن من الأسباب أيضا سوء إدارة السجون حيث أن معظم الحراس ليس لديهم الخبرة اللازمة للسيطرة على النزلاء .
وأخيراً لانعلم متى وأين ستحدث العملية التالية في مسلسل هروب المساجين ، ولهذا نعتقد أن على إدارات السجون اتخاذ إجراءات فعالة للسيطرة والمراقبة والتحكم في داخل السجون وحركة النزلاء فيها.